

الانتخاب أمر متعذر» ( « الرأي » الأردنية المادة ١٠/١١ ) . وقد أقر المجلس تعديل هذه المادة بحيث يكون تأجيل إجراء الانتخاب لمدة سنة واحدة وليس سنتين كما ورد في مشروع الحكومة ( النهار - ١١/١٠ ) ومن المتوقع ان يجري حل مجلس النواب فتتحقق الغايتان معا: اقصاء النواب الفلسطينيين عنه واطاحة الفرصة للملك ونظامه في التصرف بمعزل عن السلطة التشريعية .

تمثلت ردة الفعل الفلسطينية الرسمية على هذه الإجراءات في الرسالة التي وجهها ابو اللطف، رئيس الدائرة السياسية في المنظمة ، الى المؤتمر الوطني العام لاتحاد طلبة الاردن الذي عقد في بغداد فقد جاء في هذه الرسالة ( وفا ، ١١/١١ ) ما يلي : ان كل الإجراءات والتغييرات الدستورية والانتخابات والتصميات التي يراد بها التدليل على انفصال الشعب الواحد في الضفتين هي كلها زائفة ولا يمكن لها ان تأخذ مجراها في واقعتنا اليومية . ليفعل الفرياء عن هذا الوطن ما يمكنهم ان يفعلوه بقوة شعبنا وصلابته في الضفتين ووحده هي أقوى من كل اجراءاتهم وتسمياتهم . فالاردن لنا وفلسطين فلسطيننا وسوف نقيم على هذه الارض بكاملها كياننا الوطني بعد ان يتم تحريره كاملا من الوجود الصهيوني والوجود الرجعي العميل .

ان هذه الإجراءات ان كانت مقصودة فعلا ولم تكن محاولات ابتزاز ستضع شرق الاردن حيث الفلسطينيون فيه هم الاغلبية ، على مدخل تحول جذري سياسي واجتماعي ، ان تحكم الملك في بدايته فان نهايته ستكون بالتأكيد محكومة بعوامل الصراع الموضوعية وقوانينه التي لن تكون بحال لمصلحة النظام .

#### العالم يقبل الحقيقة الفلسطينية

عندما صوتت ١٠٥ دول في ١٠/١٤ الى جانب القرار : « ان الجمعية العمومية ، اذ تعتبر ان الشعب الفلسطيني هو الفريق الرئيسي المعني بمسألة فلسطين ، تدعو منظمة التحرير الفلسطينية الممثلة للشعب الفلسطيني الى المشاركة في مناقشات الجمعية العمومية حول قضية فلسطين في الجلسات العامة » ، كان ذلك تكريسا لاعتراف العالم الرسمي والمعلن بالحقيقة الفلسطينية التي

منظمة التحرير الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني ووافق على اقامة سلطة وطنية بقيادةها ، وانه سيعيد تنظيم حكومته لاقضاء « ممثلي الفلسطينيين » الذين يقيمون في الضفة الغربية المحتلة كما سيجري تغييرات دستورية . ( « النهار » ١١/٦ ) . وقد انصبت التغييرات الدستورية حتى الان على الامور المتعلقة بمجلس الامة الاردني ، واتجاه التغيير يسير في مجرىين الاول اقصاء النواب الفلسطينيين من المجلس ، والثاني التمكن من حله دستوريا وعدم اجراء انتخابات جديدة لهلة يتمكن فيها الملك من اجراء تعديل في اوضاع الملكة بمعزل عن السلطة التشريعية . وقد توضح هذا الاتجاه في المواد التي جرى تعديلها في الدستور والتي انحصرت في المادتين ٣٤ و٧٣ . ففي جلسة استثنائية عقدت يوم ١١/٦ ( دعا اليها الملك في ١١/٥ لتعديل هاتين المادتين ) أقر مجلسا النواب والاعيان وهما اللذان يتكون منهما مجلس الامة الاردني تعديل المادة ٣٤ من الدستور وهي المادة التي تعطي الملك حق حل مجلس النواب ، فاضيف اليها فقرة جديدة اعطت الملك الحق في « ان يحل مجلس الاعيان او يعني أحد اعضاءه من العضوية » . وهذا المجلس الذي يعين الملك اعضاءه تعيينا يضم ٣٠ عينا نصغوم من الفلسطينيين . وبذلك فان هذا التعديل يتيح للملك ابقاء هؤلاء الاعضاء من مناصبهم وتعيين خلفاء « اردنيين » لهم . كذلك أقر المجلس في الجلسة الاستثنائية نفسها تعديل المادة ٧٣ من الدستور والتي تنص الفقرتان الاولى والثانية منها على ما يلي : « ١ - اذا حل مجلس النواب فيجب اجراء انتخاب عام بحيث يجتمع المجلس الجديد في دورة غير عادية بعد تاريخ الحل باربعة أشهر على الاكثر . . . ٢ - اذا لم يتم الانتخاب عند انتهاء الشهور الاربعة يستعيد المجلس المتحل كامل سلطته الدستورية ويجتمع فوراً وكان الحل لم يكن ويستمر في اعماله الى ان ينتخب المجلس الجديد » . وكان مشروع التعديل الذي تقدمت به الحكومة الى المجلس يتضمن اضافة فقرة جديدة تنص على ما يلي : « بالرغم مما ورد في الفقرتين ١ و٢ من هذه المادة للملك ان يؤجل اجراء الانتخاب العام لمدة لا تزيد على سنتين اذا كانت هنالك ظروف تاهرة يرى معها مجلس الوزراء ان اجراء